



الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية والمعتربين
مكتب الوزير

السيد رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
السفير شيخ نينغ
الأمم المتحدة
نيويورك

يسعدني، أن أتوجه لكم بالشكر والتقدير الكبير على جهودكم المبذولة لعقد اللقاء السنوي "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني" في منظمة الأمم المتحدة، وعلى حرصكم المتواصل للإبقاء على القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني في فكر واهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالرغم من التحديات المتنوعة التي تواجه هذه الجهود النبيلة. وأود أن أعرب لكم عن تقديرى العالى لما تبذلته لجنتكم الموقرة من جهد فى إطار تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهي قضية مركزية للجمهورية العربية السورية، فى سعيكم الدؤوب لتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائىلى ضد الشعب الفلسطينى وفضحها.

أود التأكيد مجدداً من خلالكم، على موقف الجمهورية العربية السورية المبدئي والثابت الداعم لحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطنى وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948، باعتباره حق لا يسقط بالتقادم وليس محل تفاؤل أو تنازل، وذلك استناداً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وجميع المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة.

شكل الاستعمار الاستيطاني الإسرائىلى للأراضي العربية التى يحتلها منذ أكثر من سبعة عقود وما رافقه من ممارسات احتلالية متواصلة تتركز على تدمير القرى والمدن المحتلة و/أو تهويتها لتهجير سكانها وإحلال المستوطنين الإسرائىلين مكانهم محوراً للسياسة التى انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائىلى منذ بدء احتلالها لفلسطين وللجلolan السوري، وشكلت الممارسات التعسفية والعنصرية والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لجميع حقوق الإنسان للفلسطينيين وللسوريين سكان تلك الأرضي العربية المحتلة، والتي يرقى بعضها لجرائم الحرب، خاصة النقل القسري للسكان وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات والاستيلاء عليها وسرقة الموارد الطبيعية.

أصبح اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني منصة عالمية راسخة تُبقي القضية الفلسطينية حية وماثلة في ذهن المجتمع الدولي خاصة مع استمرار المخاطر التي مازالت تحدق بالقضية الفلسطينية وتهدها، إذ لم يتم لغاية تاريخه احراز أي تقدم من قبل المجتمع الدولي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولم تتم مساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن احتلالها وانتهاكاتها وازدراءها لقواعد القانون الدولي ولم يثاق الأمم المتحدة والقرارات الأممية ذات الصلة، على خلفية استمرار بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير مظلة حماية لقوة الاحتلال الإسرائيلي، بهدف تصفيه القضية الفلسطينية خاصة في المنابر الدولية وتجاهل الشرعية الدولية وإجهاض قراراتها بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، لقد شكلت مظلة الحماية عاملًا رئيسيًا في تسريع خطط الاحتلال الإسرائيلي وضمه غير المشروع للقدس الشرقية وللجلolan السوري المحتل والأجزاء واسعة من الضفة الغربية في انتهاءه على القانون الدولي وميناق الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني.

تجدد الجمهورية العربية السورية موقفها الثابت برفض وإدانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال في الأرضي الفلسطينية المحتلة، وتحمل الدول الداعمة لإسرائيل مسؤولية وتبعات استمرار هذه الجرائم، وتعتبر أي قرارات أو إجراءات أو صفقات لا تتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية المرفوضة شكلاً ومضموناً وهي غير قابلة للحياة أصلًا.

ختاماً وعبر منبركم الموقر أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأحثها مجدداً على تحمل مسؤولياتها تجاه محن الشعب الفلسطيني وعلى اتخاذ خطوات ملموسة وجادة لمواجهة الانتهاكات اليومية للاحتلال الإسرائيلي ولمساءلة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على جرائمها وممارستها العنصرية الممنهجة، وعلى عدم الاعتراف بأي إجراءات اتخذتها واستخذها قوة الاحتلال لتكريس احتلالها للأراضي العربية، وعلى بذل كل جهدها لممارسة الضغط على قوة الاحتلال لإنهاء حصارها الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338 ورقم 497.

وتفضوا بقبول فائق الاعتبار،

مشق في 20 تشرين الثاني 2021

د. فتحى المقداد
وزير الخارجية والمغتربين